

Distr.: General
1 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة هيلين ميغير لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة فيفيان روك، مديرة منظمة بلوريبل هايتي، فضلاً عن البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين – باسم الأعضاء الثلاثة الأفارقة في مجلس الأمن وهم: تونس وكينيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين – الصين، فرنسا، فييت نام، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هايتي، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "المسألة المتعلقة بهايتي" التي عُقدت يوم الإثنين، 22 شباط/فبراير 2021. وأدلى ببيان أيضاً فخامة السيد جوفينيل مويز، رئيس هايتي.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**
رئيسة مجلس الأمن





290321 010321 21-02812 (A)


المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين ميغر لا ليم

إنه لشرف أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لمخاطبتكم وتقديم معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي. على الرغم من الهدوء الهش الذي يسود البلد حالياً، فإن جهود قسم من المعارضة لإنهاء فترة ولاية الرئيس مويز في 7 شباط/فبراير، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في الرد على محاولة انقلاب مزعومة وإعلان أحد كبار القضاة تعيين نفسه رئيساً مؤقتا للدولة في هايتي، قد أدت إلى زيادة تصلب مواقف الجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة السياسية التي تؤثر منذ فترة طويلة جداً على حياة شعب هايتي. وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد للدخول في فترة متوترة قبل الانتخابات، أصبح الاستقطاب الذي كان السمة الرئيسية لمعظم فترة ولاية الرئيس مويز أكثر حدة، مع تزايد الدلائل على تقلص الحيز المدني واستمرار تدهور الحالة الإنسانية المثيرة للقلق بالفعل.

ومع زيادة التوتر في العلاقات بين السلطتين التنفيذية والقضائية على ما يبدو واستمرار الرئيس مويز في الحكم بإصدار مراسيم، فإن ثمة مخاطر من تفاقم الأزمة المؤسسية التي يشهدها البلد منذ توقف البرلمان عن العمل في كانون الثاني/يناير 2020 بعد انتهاء مدة عضوية جميع البرلمانيين في مجلس النواب وأغلبية أعضاء مجلس الشيوخ دون إجراء انتخابات تشريعية.

وفي حين أن المعارضة لم تنجح في الأشهر الأخيرة في حشد الكثير من التأييد الشعبي لحملتها للإطاحة بالرئيس، فإن إصدار الأخير مؤخراً مراسيم بإحالة ثلاثة من قضاة محكمة النقض إلى التقاعد فعليا وتعيين بدلاء لهم دفع العديد من رابطات القضاة إلى القيام بإضراب مفتوح يهدد بشل نظام قضائي مختل أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك، سار نحو 000 3 متظاهر سلمياً في شوارع بور - أو - برنس في 14 شباط/فبراير للتنديد بما يعتبرونه خطراً يلوح في الأفق للعودة إلى الحكم الاستبدادي.

لقد ذكرتُ أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تقلص الحيز المدني في البلد. إن التعريف الفضفاض للإرهاب الوارد في مرسوم صدر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الأمن العام - ليشمل جرائم أقل خطورة مثل التخريب وسد الطرق - إلى جانب زيادة التهديدات الموجهة إلى الصحفيين والمحامين والقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان، والهجمات عليهم، كل ذلك يهدد بإصابة النقاش العام بالشلل وبتقييد الحقوق غير القابلة للتصرف مثل حرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع السلمي.

وبالمثل، فإن الحالة الإنسانية في البلد تزداد سوءاً. وتشير آخر التقديرات إلى أن حوالي 4,4 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، وذلك في الغالب نتيجة لزيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي حين ساهمت عوامل مثل جائحة مرض فيروس كورونا وتأثيرها الاقتصادي وعنف العصابات وهبوب العاصفة المدارية لورا في تفاقم الاحتياجات الإنسانية في عام 2020، فإن الدوافع الكامنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوترات الاجتماعية والسياسية المستمرة والقصور المزمن في التنمية.

وإزاء هذه الخلفية المعقدة التي يحتمل أن تكون متقلبة، يتواصل إحراز تقدم في التحضير لمختلف المناسبات الانتخابية المقرر عقدها في هذا العام. وقد فتح المجلس الانتخابي المؤقت مكاتبه الآن في مناطق هايتي العشر، ما مكّن من البدء بشكل جدي في التخطيط اللوجستي والعملياتي. وعلاوة على ذلك، ساهمت

حكومة هايتي بمبلغ 20 مليون دولار في صندوق مشترك للتبرعات الانتخابية تديره الأمم المتحدة لتمويل شراء مواد التصويت وتدريب موظفي الانتخابات، فضلاً عن تغطية التكاليف التشغيلية واللوجستية لإجراء استفتاء على دستور جديد، أُعلن عن مشروع نصه في 1 شباط/فبراير.

ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير. وينبغي تعزيز وتيرة المشاورات ونطاقها بشأن المشروع الدستوري بشكل كبير. وفي الواقع، في حين أن هناك توافقاً عاماً في الآراء بين الجهات المعنية في هايتي وعامة السكان بشأن الحاجة إلى تغيير الدستور الحالي للبلد – الذي يعتبره الكثيرون أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار المزمن في هايتي في خضم أجواء الاستقطاب – فإن البعض ما زالوا يرون أن العملية التي اختارتها الحكومة لتفعيل هذا التغيير تفتقر إلى الشرعية. وينبغي إتاحة الفرصة الكافية لجميع قطاعات المجتمع الهايتي، بما فيها الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والكنائس والجماعات النسائية والشتات، لمناقشة مشروع النص والإسهام فيه. وعلاوة على ذلك، إذا أريد لأصوات الهايتيين أن تُسمع جيداً، يلزم بذل جهود إضافية لضمان تسجيل المزيد من مواطني هايتي وتزويدهم ببطاقات الهوية الوطنية الجديدة التي ستسمح لهم بالتصويت. ويجب على الحكومة أن تزود مكتب إصدار الهوية الوطنية بالدعم الذي يحتاج إليه من أجل الإسراع في توسيع نطاق عملية التسجيل. أخيراً، وعلى الرغم من المساهمة الأولية التي قدمتها الحكومة، لا تزال العملية الانتخابية برمتها تعاني من نقص كبير في التمويل. ويتطلب هذا الوضع اهتماماً عاجلاً من شركاء هايتي الدوليين، خشية أن تتأخر الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

وفي المقام الأول، فإن التوصل إلى حد أدنى من توافق الآراء بين الجهات السياسية المعنية من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الاستفتاء الدستوري وما يعقبه من انتخابات. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مستعد، وفقاً لولايته، لدعم جميع المساعي الحقيقية لتعزيز هذه النتيجة. ويستحق شعب هايتي أن تتاح له الفرصة للتعبير عن نفسه من خلال صناديق الاقتراع في مناخ من التهدئة ولكي يقرر بشكل فعلي الاتجاه الذي سيتخذه بلده من دون خوف من الترهيب والعنف السياسي.

وفي هذا الصدد، يمكنه أن يعول على قوة شرطة تزداد حرفية ويسعى أفرادها البالغ قوامهم 000 15 رجل وامرأة منتشرين في جميع أنحاء البلد سعيا حثيثا إلى تحسين السلامة العامة. ومن المؤكد أن التصدي للتحديات الأمنية المرتبطة بإجراء الاستفتاء والانتخابات سيمثل اختباراً حاسماً للشرطة الوطنية الهايتية، تماما مثلما لا تزال التهديدات التي يشكلها ارتباط بعض أفرادها الساخطين بجماعات إجرامية، مثل "فانتوم 509"، تنتقص من أدائها. غير أنني على ثقة من أنه، بفضل المشورة الاستراتيجية من الأمم المتحدة والدعم المناسب من السلطات الوطنية والشركاء الدوليين على السواء، ستواصل هذه المؤسسة التي تكمن في صميم سيادة القانون والاستقرار في هايتي تطوير قدراتها، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولأعمال الشرطة.

وعلى العكس من ذلك، يساورني قلق عميق إزاء عودة ظهور عمليات الاختطاف مؤخرا، فضلا عن استمرار الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة في هايتي. وللتصدي لهذه الآفات، التي تسهم بشكل كبير في عدم الاستقرار في البلد، يجب على السلطات أن تبرهن على التزامها وقدرتها على اعتقال مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاتهم، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المواطنين.

ورغم المبالغ الكبيرة التي استثمرت والجهود التي بذلت بلا كلل في تنمية هايتي على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، يبدو أن التقدم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد توقف، بل إنه تراجع في بعض الحالات. من الواضح أن فعالية التنمية وأثرها في هايتي لا يزالان منخفضين جدا.

وللمضـي قدما، سيكون تحسين التعاون والثقة بين الحكومة والشركاء الدوليين بشأن المشاكل الهيكلية في هايتي أمرا أساسيا لتحسين تحديد مجالات التدخل ذات الأولوية ووضع حلول متكاملة فعالة للتحديات التي تواجه هايتي.

مع ذلك، وحتى في الوقت الذي تتوقع فيه اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن اقتصاد هايتي سينكمش بنسبة 3 في المائة في عام 2021، وأن أسوأ أزمة اقتصادية تؤثر على المنطقة منذ 100 عام ستؤثر سلبا على تعافي البلد في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا، فإن التجديد الديمقراطي وحده، الذي يفضي إلى إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وقائمة على المشاركة، يمكن أن يتيح لهايتي الفرصة لتجاوز أزمتها السياسية التي طال أمدها والسماح لمجتمعها وقادتها بتركيز اهتمامهم على الاضطلاع بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية اللازمة لإعادة البلد إلى مسار التنمية المستدامة.

المرفق الثاني

إحاطة مديرة منظمة بلوريبل هايتي، السيدة فيفيان روك

[الأصل: بالفرنسية]

إن انعدام الأمن عالم أعرفه جيدا؛ لقد تعاملت معه منذ الطفولة. كنت في السادسة من عمري عندما كان علي أن أشهد موت إنسان. كل ما أتذكره هو إطلاق النار والرجل ملقى على الأرض غارقا في دمائه. كنت مرعوبة في ذلك اليوم. لم أفهم ما حدث للتو، ولم يكلف أحد نفسه عناء شرحه لي.

كان ذلك أول مشهد عنف أراه، ولكن، للأسف، لن يكون آخر مشهد. بعد بضعة أشهر من تلك الحادثة، انتقلت عائلتي، وللأسف، لم يتغير شيء؛ في الواقع، أصبحت الأمور أسوأ. وفي وقت لاحق، في عام 2006، كان علينا أن نترك منزلنا بأسرع ما يمكن بسبب القتال بين العصابات. كان علينا الفرار، وإلا كنا سنصبح جزءاً من الخسائر التبعية. كنت مجرد طفلة في ذلك الوقت، لذلك لم أفهم لماذا لم يعد بإمكاني العودة إلى داري؛ كل ما كنت أعرفه هو أن علي أن أتقبل ذلك ولا أتحدث عنه، لتجنب توجيه الأصابع لي في المدرسة كطفلة تعيش في غيتو. كانت تلك هي حياتي، وكنت أشعر بالخجل الشديد منها.

يوما بعد يوم، أصبحت اللصوصية وعنف العصابات تشكل ملامح أكبر من حياتي، حتى أصبحت الوضع شبه الطبيعي. فالاشتباكات بين العصابات متواترة، أكثر بكثير من تلك التي تقع بين العصابات وقوات إنفاذ القانون. وأصبحت المنطقة التي أعيش فيها ما يسمى منطقة خارجة على القانون. كان الجميع يعرفون ما يحدث هناك ولكن لم يجرؤ أحد على التحدث عن ذلك، ناهيك عن التدخل.

وقع عدد لا بأس به من الوفيات أمام منزلي. الدم يختفي دائما في نهاية المطاف من على الأسفلت ولكنه لا يمحى أبدا من ذاكرتي. وقد مات العديد من الناس، بمن فيهم بعض الأصدقاء أو بعض الجيران أو مجرد شخص شكله مألوف من بعد.

لكن، على الرغم من كل هذا، بقينا على أمل أن تتغير المنطقة – وأنها، على الرغم من كل هذا العنف، مكان جيد للعيش فيه. كان ذلك حتى العام الماضي، عندما ساءت الأمور كلها واضطررت إلى الفرار من منزلي مرة أخرى. في العام الماضي كان علي أن أعيش أوضاعا لا أتمنى لأحد أن يشهدها أبدا.

إن الشابة التي تقف أمامكم اليوم غاضبة من ريح انعدام الأمن التي تضرب بلدها. وهي لا تنتمي لأي حركة سياسية، ولا تظهر أمام الجماهير، ولا تسعى بالتأكيد إلى الشهرة. لقد تعبت ببساطة من العيش في خوف. الفتاة الصغيرة بداخلها ضاقت ذرعا ببساطة من العيش في خوف من أن تصيبها طلقة رصاص، من أن تصبح منتسبة لأحد أو من التعرض للخطف. اليوم لم أعد أشعر بالخجل من المكان الذي جئت منه. أريد أن أكون صوت شباب الغيتو. أنا أتعامل مع وقائع حياتي، وأريد أن أقاوم وأن أبين الطريق للشباب الآخرين الذين يشاركونني هذه الوقائع. اسمي فيفيان روك. عمري 23 سنة. وأعيش في هايتي.

وعليه أقدم لكم على منظمة بلوريبل هايتي، وهي منظمة اجتماعية تعنى بقمع جميع الفئات المهمشة والقمع على أساس جنساني هي تضم شبابا انضموا مؤخرا إلى الشبكة المتحدة لبناة السلام الشباب للمساعدة في تحسين مناخ السلام والأمن في هايتي. وكمنظمة، فإن بلوريبل تكرس جهودها لمساعدة المرأة على أن تصبح مستقلة، وتحقيق الإنصاف بين الجنسين، والمساواة بين الشباب، وتعزيز السلام والعمل التطوعي في هايتي.

وتكرس بلوربيل، إيمانا منها بالشباب كمورد هام وأساسي للتنمية، نفسها لوضع استراتيجيات لإشراك الشباب وتيسير مشاركتهم في عملية التنمية. وتركز المنظمة، التي أنشئت في عام 2010 في أعقاب الزلزال المدمر، مواردها على مساعدة الشباب ومجتمعاتهم على بناء الاستقلال بهدف وضع خطط وأنشطة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشمل برامجنا حملات كبيرة للتوعية، وتنمية مهارات الشباب في مجال إدارة النزاعات، وتدريب قادة المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالعنف والنزاع وأسباب العنف.

وتسعى بلوربيل إلى المساهمة بما في وسعها في هذا المجتمع وهؤلاء الشباب الذين، شأنهم شأني، خبروا أشياء مروعة، هؤلاء الشباب الذين لديهم ما يقولون، أو يبحثون عن إجابات ويريدون الخروج من الظلام. وأوجه رسالة إلى الشباب من الأحياء المحرومة: ”لم تعد وحدك: بلوربيل مع الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب، هنا لدعمك“. وهناك العديد من الشباب مثلي في هايتي الذين يعملون، على الرغم من تجاربهم، وما يواجهون من عقبات، ومخاطر، وفقر وثقافة العصابات، على دعم قيم السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية. والبعض يفعل ذلك من خلال منظمات مثل المجلس الاستشاري للشباب، وهو عضو آخر في الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب.

إننا نواجه تحديات عديدة في عملنا وفي الحياة اليومية في هايتي. واسمحوا لي بالتالي أن أطرح التوصيات العديدة التالية، التي آمل أن تنظر فيها حكومة هايتي والمجتمع الدولي بجدية.

ينبغي إنشاء مراكز لإعادة تأهيل السجناء الشباب لمساعدتهم على تعلم المهارات حتى يتمكنوا من العثور على عمل، وأن يكون لهم مكان للعيش بعد قضاء مدة عقوبتهم وإعادة الاندماج في المجتمع.

وينبغي وضع برامج اجتماعية وتعليمية لتمكين الشباب من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية بشأن مواضيع مثل بناء السلام وحقوق الإنسان وتحويل النزاعات.

وينبغي تعزيز الضوابط ضد الاتجار بالأسلحة والمواد غير المشروعة في هايتي.

وينبغي إنشاء مراكز لدعم ضحايا اضطهاد العصابات والعنف، التي توفر أيضا الدعم النفسي والعاطفي للمقربين منهم.

وينبغي إنشاء مركز اتصال للنساء اللائي يعانين من العنف المنزلي لتقديم المساعدة إليهن بأسرع ما يمكن.

وينبغي توفير الأموال للنساء اللائي تعرضن للعنف المنزلي من أجل إبعادهن عن مرتكبي العنف ومساعدتهن على الاستقلال.

وينبغي توفير التمويل لمنظمات مثل منظمتي التي تعمل من أجل تحقيق سلام أكثر استدامة.

وينبغي إنشاء شبكات حماية للشباب الذين يبنون السلام على الصعيد المحلي حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الهام دون خوف على أساس يومي. فمن دونهم لا نملك شيئاً حقاً.

وبفضل مساري، ها أنا هنا أمامكم لأطلعكم على رسالتي. آمل أن يؤثر فيكم بياني وألا يعرضني للخطر. وبينما أشعر بقليل من ذلك الخوف الذي وصفتُه في وقت سابق، فإنني أشعر أيضاً بالأمل كما يمكنكم أن تسمعوا في صوتي – الأمل في أن يكون من بين أصحاب النفوذ من هم شجعان بما يكفي لدفعهم نحو إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق السلام الدائم في هايتي. لقد حان الوقت للتكلم بصوت عال عن هايتي. يمكنكم مساعدتنا. ويجب أن تساعدونا. ”إننا متعَبون“.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

تشكر الصين الممثلة الخاصة للأمين العام ميغير لا ليم على إحاطتها. لقد استمعتُ بعناية إلى العرض الذي قدمته ممثلة المجتمع المدني الهايتي، كما سأستمع إلى بيان رئيس هايتي.

لا يزال الجمود السياسي مستمراً في هايتي. والحالة الأمنية تتدهور. إن جائحة فيروس كورونا تتعقد بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. وتتشابك جرائم العنف المتزايدة مع الاضطرابات الاجتماعية. وقد تسبب ذلك في معاناة هائلة للشعب. ولا تزال هايتي حبيسة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية متعددة. ويبدو أن شعب هايتي فقد الأمل في المستقبل. وينبغي أن تتحمل حكومة هايتي وقادتها المسؤولية الرئيسية عن هذا اليأس، بل القنوط. لقد انخرطت الأحزاب السياسية الهايتية لفترة طويلة في خلافات لا نهاية لها. ولم يفعل السياسيون شيئاً على الإطلاق. ولا يزال الفساد وإساءة استعمال السلطة يتحديان الحظر المفروض عليهما، وقد فشل الحكم الوطني تقريباً.

إن هذا العام عام حاسم بالنسبة لهايتي. ويصفه الأمين العام في تقريره (S/2021/133) بأنه لحظة فاصلة بالنسبة لهايتي. إن الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في نيسان/أبريل وما يعقبه من انتخابات رئاسية ومحلية في البرلمان ستشكل، إلى حد كبير، التطور الحاصل في الحالة السياسية في هايتي في المستقبل ومصير شعب هايتي.

وتؤيد الصين دعوة الأمين العام وتحث بقوة جميع الأحزاب السياسية في هايتي على أن تضع مصالح البلد والشعب في المقام الأول، وأن تتخلى عن المصلحة الذاتية، وأن تضطلع بمسؤولياتها، وأن تستمع بعناية إلى آراء جميع الناس من جميع مشارب الحياة، وأن تعزز الاستفتاء على الدستور والانتخابات على أساس توافق سياسي واسع النطاق ومن خلال الحوار والمشاورات، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة الاستقرار السياسي في البلد بسرعة وتحقيق الأمن والتنمية. وينبغي لها ألا تخذل الهايتيين مرة أخرى أو أن تُفشل توقعات المجتمع الدولي ومساعدته.

وتقدر الصين تفاني الأمم المتحدة وإسهاماتها في مساعدة شعب هايتي، وتدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في جهوده المستمرة للوساطة لتعزيز الحوار السياسي في هايتي وإجراء الانتخابات بنجاح. وفي الوقت نفسه، أظهرت سنوات من الخبرة والدروس أنه ما لم تتحمل جميع الأحزاب السياسية في هايتي مسؤولياتها وتثبت وجود الإرادة السياسية وتعمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية على الصعيد الوطني، فإن أي جهود ومساعدة خارجيين لن تكون ذات جدوى.

فمنذ التسعينيات، استثمرت الأمم المتحدة موارد ضخمة في مساعدة هايتي على الخروج من الأزمة. ونجح مجلس الأمن، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، في نشر بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، والآن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه العمليات ما يقرب من 8 بلايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، كرست وكالات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وجهات مانحة وشركاء دوليون جهوداً هائلة طوال الوقت لمساعدة هايتي على استعادة الاستقرار

وتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسـان. والاسـتثمار المتراكم هو مبلغ مذهل. ويؤلمنا أن نرى عدم تقدير لكل تلك الاستثمارات على ما يبدو وعدم استخدامها بحكمة، كما أنها لم تسفر عن النتائج المرجوة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد حل خارجي لمشـكلة هايتي. ينبغي أن نتعلم الدروس وأن نقيّم الحالة تقييماً شـاملاً في ضـوء ما يحدث، وأن نتأمل بجدية في وجود الأمم المتحدة في هايتي مسـتقبلاً، وأن نتجنب الاستثمار الذي لا نهاية له وغير المثمر.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشـكر الممثلة الخاصـة للأمين العام هيلين ميغير لا ليم والسـيدة فيفان روك على إحاطتيهما المفيدتين اليوم وعلى عملهما القيم. وأرحب أيضاً بحضور فخامة الرئيس جوفينيل مويز.

تشـعر إسـتونيا بالقلق إزاء انعدام الاسـتقرار السياسـي في هايتي. وفي هذا الوقت الحرج، يلزم بذل المزيد من الجهد والتحلي بمزيد من المسـؤولية من جانب جميع الأطراف لإظهار إرادتها السـياسـية. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى حل خلافاتها من خلال الحوار السلمي.

تتيح عملية الانتخابات والإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات فرصـة ينبغي أن تغتنم بحكمة للتغلب على أزمة سـياسـية طويلة الأمد واسـتعادة الديمقراطية والاسـتقرار في هايتي. ومن الأهمية بمكان أن يجري الاسـتفتاء على التعديلات الدسـتورية في نيسـان/أبريل وكذلك الانتخابات التشـريعية والرئاسـية في وقت لاحق من هذا العام بطريقة سـلمية. يتطلب نجاح الانتخابات إعداداً تقنياً جيداً. ومن الأهمية بمكان أن نكفل عملية تسجيل المواطنين بسلاسة.

وفي الوقت نفسـه، لا تزال فييت نام تشـعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية. وتبعث التقارير الأخيرة عن ارتفاع مسـتوى العنف والقتل والاختطاف والإجرام المرتبط بالعصـابات على القلق البالغ. ونرحب بتعيين المدير العام المؤقت الجديد للشـرطة الوطنية الهايتية. ونحث على مضـاعفة الجهود من أجل وقف الأنشـطة الإجرامية المتصـلة بالعصـابات. ومن المهم حماية الحيز المدني الآخذ أصـلاً في التقلص من خلال ضـمان أن يتمكن الناس الذين يشاركون في المناقشة العامة من القيام بذلك دون تعريض حياتهم وأمنهم للخطر.

وننوه بجهود المفتشـية العامة للشـرطة الوطنية الهايتية للتحقيق في هذه الادعاءات. ومع ذلك، ففي حين أن بعض المكلفين بإنفاذ القانون قد تلقوا جزاءات إدارية نتيجة لسـوء السـلوك، فإن الجهاز القضـائي لم يحاسـب بعد ضـباط الشـرطة الوطنية الهايتية على الرغم من التحقيقات الجنائية العديدة التي بدأت في السـنوات الأخيرة. وما زلنا نشـعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات القضـائية في قضـايا غراند رافين ولا سـالين وبيل إير ذات الرمزية الكبرى وغيرها من القضـايا. وقد أثرت الإضـرابات التي قام بها موظفو القضـاء والمدعون العامون تأثيراً خطيراً على الحق في الوصـول إلى العدالة. ولا تزال ظروف الاحتجاز مزرية، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات المعنية لتحسينها.

ونشدد على أهمية تعزيز المساءلة وندعو حكومة هايتي إلى تحسين نظام العدالة وضمان التحقيق في جميع القضايا على النحو الواجب وتقديم الجناة إلى العدالة.

ونحث الحكومة على اعتماد خطة العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التي لم يبت فيها بعد منذ عام 2019.

وفي الختام، أود أن أشكر الممثلة الخاصـة هيلين ميغير لا ليم وفريقها على عملهم الدؤوب. ويظل يحدونا أمل في أن يؤدي بذل جميع الأطراف جهوداً متواصـلة إلى إيجاد مسـتقبل أفضـل لهايتي. إن شـعب هايتي يستحق دولة مستقرة ديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود، أولاً وقبل كل شـــيء، أن أشـــكر الممثلة الخاصـــة للأمين العام، الســـيدة ميغير لا ليم، على عرضـــها المســـتنير جداً، وكذلك الســـيدة روك على شـــهادتها المؤثرة، وأن أرحب بحضـــور الرئيس جوفينيل مويز بيننا.

وتلاحظ فرنسا بقلق عميق تدهور الحالة في هايتي. وكما قلنا في مناسبات عديدة، فإن حل الأزمة الراهنة سياسـي. وكما نعلم، في غياب الانتخابات، لم ينعقد البرلمان على مدار عام كامل. وتحكم السلطات الهايتية بموجب مراسـيم، وتشـكل بعض هذه المراسـيم مصـدرا للقلق، ولا سـيما المرسـوم الذي ينشـئ وكالة الاسـتخبارات الوطنية وذاك الذي يوسـع نطاق تهمة الإرهاب والمرسـوم الذي أدى إلى إقالة ثلاثة قضـاة، في حين أن القضـــاة لا يمكن عزلهم بموجب الدســـتور. وليس لدي أي تحفظ؛ في القول بأن هذا الوضـــع غير مستدام على المدى الطويل.

ومن المقرر إجراء الانتخابات في خريف هذا العام، وهي خطوة في الاتجاه الصـــــحيح. غير أنه يجب أن تســـهم تلك الانتخابات في الخروج من الأزمة وألا تزيد من الارتباك الحالي. ونرى أنه يجب الوفاء بثلاثة شـروط لكي تعود هايتي إلى طريق الاسـتقرار. أولا، يجب أن يسـمح الحد الأدنى من الظروف الأمنية بإجراء الانتخابات في ظروف مرضية. وثانيا، يجب على السلطات الإسراع في توزيع بطاقات الهوية لضمان أوســـع مشـــــاركة ممكنة في الانتخابات. وثالثا، يجب أن يكون هناك قاض انتخابي محايد حتى يقبل الجميع النتائج.

كما أُعلن عن إجراء تعديل دسـتوري. وليس من حقنا أن نتكلم عن تلك العملية. ونأمل فحسـب أن تتاح الفرصـة لأصـحاب المصـلحة في البلد لمناقشـة النص وآثاره المؤسسـية الطويلة الأجل، وقبل كل شـيء، ضمان ألا يؤدي إلى مزيد من التأخير في إجراء مختلف الانتخابات.

وفيما يتعلق بالأمن واحترام حقوق الإنسـان، يجب على السـلطات أن تفعل المزيد. واسـمحوا لي أن أطرح هذا السؤال المباشر: كيف يمكن أن يظل جيمي شيريزيه حرا طليقا اليوم؟ ويجب تقديم المسؤولين عن مذبحتي لا ســالين وبيل اير إلى العدالة. وألاحظ أيضـــا أن التحقيق في اغتيال مونفريه دورفال لا يحرز أي تقدم. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب أولوية السلطات.

ونظرا لعودة العنف، ولا ســـيما تزايد عدد العصـــــابات، يجب على الدولة الهايتية أن تضـــــاعف جهودها. ويجب زيادة موارد الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها، ولا بد أن تكون فوق الشبهات في كفالة احترام سيادة القانون.

إننا يجب أن نفكر في الحالة بوضـوح. إن مصـداقية مؤسسـات الدولة تتآكل بشدة في هايتي اليوم، لا سيما بسبب حالات الفساد التي تدمر ثقة السكان. ويعيش ما يقرب من أربعة ملايين من الهايتيين في فقر مدقع ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما أشـــار العديد من زملائي. ولا يمكن لهذه الحالة إلا أن تزيد من الشقاق والتوترات على المستوى الاجتماعي.

إن عمل الممثلة الخاصـــة للأمين العام وأعضـــاء فريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لا غنى عنه، ونحن نشيد بهم. فعملهم، دعما للحوار السياسي والحكم، أمر أساسي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن فرنســـا، بصـــفتها الوطنية، وكذلك من خلال عمل الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، تقف – أكثر من أي وقت مضى – إلى جانب هايتي والهايتيين.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهالي

في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بحضور فخامة السيد جوفينيل مويز، رئيس هايتي، لهذه الجلسة. وأود أن أضـم صـوتي إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر للسيدة هيلين ميغر لا ليم، الممثلة الخاصـة للأمين العام، على إحاطتها بشأن التطورات الأخيرة في هايتي. كما أشكر السيدة فيفيان روك على عرض منظور المجتمع المدني في جلسة اليوم.

تتيح لنا الإحاطتان اللتان اسـتمعنا إليهما اليوم فرصــة لتقييم الحالة في هايتي وأنشـطة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بموجب الفصـل السـادس، ولا سـيما بخصـوص النقاط المرجعية السـت المتعلقة بالإطار الاستراتيجي المتكامل.

ويحيط وفد بلدي علماً من منظور إيجابي بكل ما حققته هايتي خلال العقد الماضـي في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في عام 2010. إن تعافي هايتي من الزلزال وتفشي وباء الكوليرا وإجراء الانتخابات في عامي 2010 و 2015 ونقل السلطة سلميا وزيادة قدرات الشرطة، هي أمور تجسد قدرة شعب هايتي على الصـمود. وننوه أيضـا بالدور الهام الذي يضـطلع به المجتمع الدولي والشـركاء الثنائيون في دعم الانتعاش في هايتي.

غير أن شعب هايتي لا يزال يعاني من آثار أزمة متعددة الأبعاد، للأسف، طال أمدها لعقود. وهي تتطلب اليوم، أكثر من أي وقت مضـى، الدعم الثابت من المجتمع الدولي. وحسـبما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/133) وكما يتضح من التطورات السياسية الأخيرة، تواجه هايتي تحديات سياسية وأمنية خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أثرت سلباً أيضاً على الحالة الاقتصادية والإنسانية. وتعبر التطورات الأخيرة عن هشاشة الحالة السياسية وانعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود تفسير موضوعي متفق عليه للقانون الدستوري الهايتي لم يؤد إلا إلى زيادة حدة الخلافات السياسية، مما أثر سلبا على الاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد وسيادة القانون.

وسيكون هذا العام حاسما بالنسبة لهايتي في جهودها الرامية إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت في العقد الماضـي. إن الاسـتقرار السـياسـي أمر أسـاسـي للحكم الفعال لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام. ومن أجل تحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل، من المهم للغاية أن يشارك جميع أصـحاب المصـلحة في حوار وطني وأن يعملوا من أجل إجراء انتخابات تشـريعية ورئاسـية سـلمية وذات مصداقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا، لقد أحطنا علما بتعيين اللجنة الدستورية الاستشارية المستقلة. ونأمل أن يتم الاضطلاع بعملية تشـاورية، تضـم جميع أصـحاب المصـلحة، للتوصـل إلى قرارات تجسـد بشـكل كاف آمال وتطلعات شعب هايتي.

ثانيا، يساعد مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يجري تنفيذه في إطار صندوق بناء السـلام الذي أنشـأه الأمين العام في معالجة مسـألة عنف العصـابات المسـلحة. ونأمل أن تسـارع السلطات

الهايتية بتنفيذ الاســـتراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي. ونرحب أيضـــا بالخطوات المتخذة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من التصدي لعنف العصابات وتحسين نهجها المجتمعي.

ثالثا، إن إحراز تقدم في إصـلاحات نظام العدالة أمر بالغ الأهمية لاسـتعادة ثقة الشـعب. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدور الذي تضطلع به المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بإصلاح الشرطة. كما ستكون أي مبادرات استباقية مماثلة في المجالات الأخرى للأمن العام والعدالة الجنائية موضع ترحيب.

رابعا، فيما يتعلق بالنقطة المرجعية 5 – البطالة والشـــباب والفئات الضـــعيفة الأخرى – والنقطة المرجعية 6 – تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود – نحيط علما بأنشطة البعثة لدعم جهود الحكومة ونشجعها على مواصلة أنشطتها، تمشيا مع الولاية.

وتقف الهند على أهبة الاســـتعداد للعمل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ ولايتهما، لا ســـيما في المجالات ذات الأولوية مثل إقامة العدل وإجراء الانتخابات والحد من العنف، من خلال بناء القدرات وأنشطة بناء المؤسسات، مع تولي زمام الأمور بصـورة كاملة على الصـــعيد الوطني. ونؤيد النداء الموجه إلى جميع أصـــحاب المصـــلحة للدخول في حوار وطني لتحقيق الاستقرار السياسي والبدء في تنفيذ إصـلاحات دستورية وإجراء انتخابات سلمية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد بدعم من المجتمع الدولي.

تربط الهند علاقة طويلة الأمد مع هايتي وشـــعبها. وكانت الهند من البلدان الرئيســـية المســـاهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام في هايتي، وسـاهمت بثلاث وحدات شـرطة مشـكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاسـتقرار في هايتي في عام 2008 وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في عام 2017. وقد غادرت الدفعة الأخيرة من الوحدة العسكرية الهندية بنادق أسام هايتي في آب/أغسطس 2019، ومنحتها الأمم المتحدة وساما تقديرًا لعملها القيم في البلد.

وساهمت الهند في جهود السلطات الهايتية للتصدي للزلزال المدمر الذي وقع في عام 2010. وفي أعقاب الزلزال مباشـــرة، تبرعت الهند بمبلغ 5 ملايين دولار لحكومة هايتي من أجل تدابير الإغاثة، بما في ذلك بناء مجموعة سكنية تعرف باسم قرية المهاتما غاندي، تعبيرا عن تضامننا مع شعب هايتي. كما قدمت الهند مساعدات مالية طارئة لهايتي في أعقاب الإعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وفي تموز/يوليه 2020، تمت الموافقة على مشـــروع تكلفته مليون دولار في إطار صـــندوق الهند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيب مضـــخات تعمل بالطاقة الشـمسـية في هايتي. كما سـاعدت الهند هايتي في مكافحتها لجائحة كوفيد-19، حيث قدمت الهيدروكســـيكلوروكوين والأدوية الأســـاســـية ومعدات الوقاية في تموز/يوليه، وهي الآن بصدد إرسال 000 10 جرعة من لقاحات كوفيد-19. ونتطلع إلى مواصلة دعمنا لشعب هايتي في جهوده الرامية إلى الخروج أكثر صمودا من الفترة الصعبة الحالية التي يمر بها.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ميغير لا ليم، على إحاطتها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوجود فخامة السيد مويس، رئيس جمهورية هايتي. وأرحب أيضا بالسيدة روك في المجلس بعد ظهر اليوم.

إن لجلسة اليوم طابع ملح لا يمكن إنكاره. إن الحالة في هايتي، كما وصفها آخر تقرير للأمين العام (S/2021/133)، تستحق - وأقول إنها تتطلب - اهتمام المجلس. لقد عانى الشعب الهايتي لفترة طويلة جدا من سلسلة من الأزمات المتشابكة والمترابطة. فهي أزمات سياسية ودستورية وأمنية واقتصادية، وبطبيعة الحال أزمات إنسانية.

ونظرا لضيق الوقت، سأركز على ثلاث نقاط.

أولا، هناك حاجة لا مفر منها إلى إجراء حوار حقيقي وشامل للجميع. إننا جميعا ندرك جيدا اليوم أن الجو العام في هايتي لا يزال مشحونًا للغاية. وبالنسبة لأي منا، تشكل الثقة في سيادة القانون، وفي نظام الحوكمة، الأساس الراسخ لديمقراطية فاعلة. إن إلغاء الانتخابات التشريعية وحل البرلمان والاستخدام المتكرر والواسع النطاق للمراسيم الرئاسية أمور تهدد بتعميق انعدام الثقة في النظام السياسي وتوسيع الفجوات بين الأطراف السياسية الفاعلة.

إن السنة المقبلة تتيح لهايتي فرصة لاستعادة ديمقراطيتها وتنشيطها. ومن الضروري أن تجري عملية تسجيل المواطنين بشفافية وفعالية، بما يكفل إتاحة الفرصة لجميع الهايتيين المؤهلين للتصويت، للإدلاء بأصواتهم. ومن الأهمية بمكان بشكل خاص سماع أصوات النساء والشباب.

ولكي نكون واضحين، نعتقد أن الجدول الزمني الانتخابي الطموح للحكومة لا يمكن أن ينجح إلا إذا بنيت الثقة والمشاركة عبر الطيف السياسي. وندعو جميع الأطراف بشكل عاجل إلى الدخول في حوار شامل للجميع. ويجب أن تدار عملية الإصلاح الدستوري بدقة بالغة وعناية، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات عامة مناسبة. ومرة أخرى، ينبغي أن تشمل تلك المشاورات أصوات النساء والشباب.

ونسلم بأن حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك الحق في الاحتجاج السلمي، أساسي لازدهار الديمقراطية. ونأسف لاعتقال القادة السياسيين وقادة المجتمع المحلي مؤخراً، وندعو إلى حماية الصحفيين والمتظاهرين السلميين. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء إعادة تعريف الإرهاب مؤخرا ليشمل أعمال الاحتجاج المشروعة.

ثانيا، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية، فإن أشد المواطنين ضعفا في هايتي هم الأكثر معاناة. إن المستوى المبلغ عنه لجرائم القتل والاغتصاب والاختطاف هو، بصراحة تامة مستوى صادم. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ويبعث أثر العنف وما يليه من إفلات من العقاب على النساء والشباب والأطفال على بالغ القلق. والزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها بعثة الأمم المتحدة نفسها بنسبة 95,9 في المائة هي زيادة صارخة بوجه خاص. لا ينبغي لأي مجتمع أن يعيش - أو يتوقع

منه – أن يعيش مع هذا المستوى من العنف والخوف. ونحث الحكومة على إعطاء الأولوية لاعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإقرار الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

وترحب أيرلندا بما أُبلغ عنه من مكاسب في مجال إصلاح الشرطة، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء التحديات المستمرة التي تواجهها النُظم القضائية والجنائية. إن إنهاء الإفلات من العقاب والوصول إلى العدالة بدون عوائق شرطان أساسيان إذا أريد إتاحة أي فرصة لبناء الثقة بين أفراد شعب هايتي. إن إقالة ثلاثة قضاة من المحكمة العليا من مناصبهم هذا الشهر أمر مثير للقلق، ونحن نعارض بشدة المحاولات الرامية إلى تقويض دور القضاء واستقلاله.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، أود أن أنوه بالدور الهام الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في هايتي وأرحب به. وتيسر المشاريع القيمة التي تدعم حصول النساء والشباب على خدمات المساعدة القانونية والقضائية مشاركتهم في مبادرات بناء السلام. وبهذه الكيفية حقا يتحقق السلام الدائم والمستدام – ليس من خلال جميع بياناتنا النبيلة المشاعر هنا، ولكن من القاعدة الشعبية إلى أعلى، ومع المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والمشاركة النشطة للشباب. إن شعب هايتي لا يستحق أقل من حياة سلمية خالية من العنف والتخويف.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالصعوبات التي تواجه تقديم الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الإنسانية المزمنة لأكثر من 4,4 ملايين هايتي، كما هو مبين في تقرير الأمين العام. ونشيد بعمل برنامج الأغذية العالمي في المساعدة على إنقاذ الهايتيين من الجوع.

والمأساة الحقيقية، بطبيعة الحال، هي أننا نعلم أن هذه المعاناة ليست أمرا حتميا. وتفيد المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل المنظمة الأيرلندية غول (GOAL) بأن الاحتياجات الإنسانية سببها أعمال العنف وانعدام الأمن وقابلية التضرر بتغير المناخ وعدم الاستقرار التي هي مواضيع ناقشناها هنا اليوم. ومرة أخرى، تضطر أضعف الفئات في المجتمع مرة أخرى إلى تحمل العبء الأكبر.

ويشكل التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات، الحافز لتحقيق بناء السلام والأمن والنهوض بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكن ببساطة التغاضي وإغفال واحد تقريبا من كل ثلاث فتيات وفتيان لا يزالون خارج المدرسة بعد السنة الدراسية التي ضاعت عليهم. وقد أظهرت السيدة روك بوضوح في ملاحظاتها المؤثرة اليوم الحيوية التي يتسم بها شباب هايتي. ويجب على المجتمع الدولي ببساطة أن ينهض وأن يستجيب لقوة تأثيرهم ومستقبلهم المبشر من خلال عملنا.

وفي الختام، نتفق مع الممثلة الخاصة على أن عام 2021 يمكن أن يكون نقطة تحول في هايتي. ومن الأهمية بمكان أن يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعمه الكامل لحل الأزمة الدستورية والسياسية وأن يفي بولايته بشكل كامل. ومرة أخرى، أود أن أكرر دعمنا القوي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولأسرة وكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل مع شعب هايتي لبناء مستقبل جديد يقوم على الانتقال السلمي للسلطة، ونظام سياسي واقتصادي مستقر، ونأمل أن يكون مجتمعا خاليا من التخويف والعنف.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أرحب بفخامة الرئيس مويس في مجلس الأمن، وأشكر الممثلة الخاصة هيلين ميغير لا ليم وفيفيان روك على إحاطتيهما. إن الإنصات إلى أصوات المجتمع المدني يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لعمل هذه الهيئة.

واليوم نتناول الحالة في بلد شقيق للمكسيك تربطنا به علاقات صداقة عميقة – وهو أول بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يحصل على استقلاله. وتشكل الحالة في هايتي مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلدي. فازدهارها واستقرارها مسألة رئيسية بالنسبة للأمريكتين.

وتثير التوترات السياسية والعنف الذي ساد مؤخرا في هايتي قلقا بالغا فيجب أن نوجه جهودنا الجماعية نحو تعزيز الديمقراطية، بما يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعام 2021 حاسم بالنسبة للانتقال الديمقراطي في هايتي، ونحث السلطات وجميع الجهات الفاعلة الوطنية على العمل معا، بدعم من المجتمع الدولي، لكفالة عمليات انتخابية سلمية وشفافة وتشاركية وشاملة. ونحيط علما باقتراح إجراء استفتاء دستوري. ونأمل أن تكون الشروط اللازمة مضمونة للسماح بمشاركة المجتمع الهايتي على نطاق واسع في جو سلمي. ونحث السلطات على ألا تدخر جهدا أو موارد لكفالة أن يكون الاستفتاء ممارسة ديمقراطية حقيقية تعكس نتيجتها الإرادة الشعبية للمجتمع الهايتي.

ونظرا لأهمية العمليات الانتخابية التي ستجرى هذا العام وبغية كفالة الحكم الرشيد والانتقال الديمقراطي والاستقرار، استجابة للطلب المقدم إلى الأمم المتحدة لتقديم الدعم لهايتي، يمكن للمكسيك أن تقدم، عند الاقتضاء، تدريبا تقنيا للسلطات الانتخابية الهايتية بهدف إجراء الانتخابات المقبلة.

إننا نقدر وندعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لدعم التعزيز المؤسسي والاستقرار والتنمية في البلد. ويعكس تقرير الأمين العام (S/2021/133) المهمة الدقيقة التي يواجهها شعب هايتي. ونحيط علما بالإجراءات التي يتعين اتخاذها لإجراء إصلاحات جادة في مجال الحكم بغية التغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض عمليتي التنمية والإجراءات الانتخابية. ونرحب بخطة وحدة العمل في الأمم المتحدة، التي يشكل فيها التعاون والتنسيق الوثيق مع الفريق القطري وداخله أمرا أساسيا لتعزيز القدرة المؤسسية لهايتي والنهوض بالتنمية المستدامة.

وبالنسبة للمكسيك، من المهم جدا أن يتواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بصورة سلسة مع السلطات الهايتية وأن يدعمها في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجية لمعالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع احتجاجات اجتماعية مثيرة للشقاق. إن العنف الذي يميز العصابات يثير قلقا خاصا. ونتطلع إلى الاعتماد المبكر للاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي ونحث على وضع إطار وطني شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة، وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية لتحديد الأسلحة.

ونرحب بقرار حكومة هايتي مواءمة استراتيجيتها الإنمائية الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبالدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة للأولويات التي حددها البلد نفسه. وبالنظر إلى التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا، تدعم المكسيك عنصر التنمية الاجتماعية من أجل الانتعاش

المســتدام، على النحو المبين في ولاية مكتب الأمم المتحدة في هايتي، والحاجة إلى تحقيق توازن ناجح بين ركائز التنمية وحقوق الإنسان والأمن. وقد ساعد عمل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تشارك فيه المكسيك بنشاط، على تحديد الاحتياجات الملحة للأمة الهايتية بشكل واضح.

وكجزء من مشاريع التعاون التقني والعلمي التي تنهض بها المكسيك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سنواصل برامج المنح الدراسية لدعم تنقل الطلاب الهايتيين وتعزيز تعاوننا بشأن الحماية المدنية من الكوارث الوطنية.

ويساورنا القلق إزاء حالة حقوق الإنسان التي يعكسها تقرير الأمين العام وكذلك الاستنتاجات الواردة في التقرير المشترك لمكتب الأمم المتحدة في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمساءلة والاستخدام المفرط للقوة. إن حالات التهديد والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني غير مقبولة، ونشدد على ضرورة الاحترام الكامل لحرية التعبير.

وقوة الجهاز القضائي واستقلاله عنصر أساسي آخر لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويتطلب السير على طريق توطيد الديمقراطية قضاة ومحاكم يتكلمون بحرية ويصدرون أحكاما تعزز سيادة القانون.

فينبغي لمجلس الأمن ألا يدخر جهدا في كفالة نجاح نموذج الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن العمل المنسق لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في الميدان أمر أساسي. وينبغي النظر في ذلك الصدد في فتح مكتب للمفوض السامي لحقوق الإنسان في هايتي. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على تعزيز الجهود وتنسيقها على نحو أفضل فيما بين المجلس ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيرا، نود أن نشدد على أن الأمر متروك للهايتيين وحدهم ليقرروا مستقبل هايتي. ونعيد تأكيد استعدادنا لمساعدتهم على التغلب على الحالة المعقدة التي يجدون أنفسهم فيها من خلال عملية ديمقراطية تسود فيها مصالح الأغلبية، مع احترام كامل لحقوق الإنسان، الأمر الذي سيرسي الأسس لمستقبل مزدهر، على النحو الذي كان يتطلع إليه المحررون الهايتيون قبل 230 عاما.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، تريني سكاربوفيك هايمرباك

أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة ميغير لا ليم على التقرير (S/2021/133) وعلى التوصيات الملموسة الواردة فيه، التي نؤيدها.

إن الحالة السياسية المضطربة في هايتي، التي تتطور في الوقت الذي نتكلم فيه، تثير القلق حقا وتذكّر بجلاء بالحالة الهشة والمحفوفة بالمخاطر في البلد. إن عدم الاستقرار الحالي في هايتي ناتج من نظام سياسي مفرط التعقيد. وثمة حاجة ملحة إلى عملية مملوكة وطنيا لإصلاح الحوكمة من أجل التغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض الاستقرار والتنمية. ويجب أن يكون الالتزام الحقيقي بالمبادئ الديمقراطية شرطا مسبقا.

إننا نحث الأطراف السياسية الفاعلة على الالتزام بالحوار من أجل وضع جدول أعمال مشترك. والجدول الزمني المقترح لإجراء استفتاء دستوري، فضلا عن الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية والرئاسية، خطة طموحة. ومع ذلك يمكنها أن تمثل خطوة أولى للخروج من الأزمة الحالية، إذا ما تم تنفيذها بطريقة منظمة وسلمية.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء هشاشة هايتي أمام الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ وتدهور البيئة. فتلك الهشاشة تؤثر على سبل العيش وتؤدي إلى الفقر والتشريد الداخلي، مما يغذي بالتالي الجريمة والاضطرابات والمزيد من عدم الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك فإن هايتي حاليا، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من بين أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. فهناك ما مجموعه 4,4 ملايين هايتي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا رقم مذهل، له عواقب بعيدة المدى.

ومن المرجح أن تؤدي الأدلة على انخفاض غلة المحاصيل بسبب هطول الأمطار دون المعدل الطبيعي إلى زيادة الإسهام في المزيد من انعدام الأمن الغذائي. وتحتاج الحكومة إلى زيادة الاستثمار في إنتاج الأغذية من دون تأخير، بغية الحفاظ على سبل العيش ومنع المزيد من عدم الاستقرار.

إن ما يثير القلق تزايد مستويات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. وتدعو النرويج إلى استجابة حكومية شاملة للتصدي للعنف المجتمعي.

وأدى الإفلات من العقاب على أعمال القتل والحرق والاختطاف إلى دوامة من الظلم وعدم الاستقرار. ويجب وقف ذلك. ونحث السلطات على تقديم الجناة إلى العدالة سواء كانوا من أفراد العصابات أو من عناصر قوات الأمن. ونلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق أن المظالم والإضرابات من قبل كبار القضاة قد زادت من شدة التحديات التي تواجه دائرة السجون الهايتية، مما ساهم في اكتظاظها بصورة غير مقبولة. ويجب إعطاء الأولوية للإصلاح القضائي فضلا عن الرصد المنتظم لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ولا يزال وضع النساء والأطفال يبعث على القلق أيضا. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز الحماية من العنف الجنسي والعنف الجنساني والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وإذ نرحب بعرض هذه المسائل على مجلس الأمن من خلال التقارير الشاملة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي – الذي نواصل دعم عمله – فإننا نشجع أيضا التركيز بشكل أكبر على نوع الجنس في

عملية الإبلاغ. وتؤمن النرويج إيمانا راسخا بأن العملية السياسية الشاملة، مع احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، شرط مسبق للتغلب على الأزمة الراهنة وتمهيد الطريق لبناء مجتمع أكثر عدلا واستقرارا.

ومن الواضح أن الاستبعاد والإهمال والحرمان من الحقوق هي التي مهدت الطريق للنزاع الحالي. ونحث حكومة هايتي على اعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وكفالة تنفيذها دون تأخير. ويشمل ذلك مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك في العمليات السياسية.

وفي الختام، أود دعم النرويج الكامل لمكتب الأمم المتحدة في هايتي وعمله المستمر لتعزيز قدرات المؤسسات الهايتية. عليه، لا تزال وسائل التوصل إلى حل دائم في أيدي الهايتيين أنفسهم.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ميغير لا ليم على إحاطتها بشأن الحالة البالغة التعقيد في هايتي وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونشكر أيضا السيدة فيفان روك على إحاطتها، ونرحب بمشاركة سعادة السيد جوفينيل مويس في هذه الجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو اليوم.

لقد كان الاضطراب السياسي الذي استمر في هايتي لعدة أشهر حافزا لزيادة نشاط الجماعات الإجرامية التي يقع ضحاياها بين جميع قطاعات المجتمع. ويؤثر ذلك بشكل خاص على الناس العاديين الذين هم في حاجة ماسة إلى دولة مستقرة وقادرة على الاستجابة للمشاكل العديدة من الكوارث الطبيعية إلى المخاطر الوبائية. ويواجه الرعايا الأجانب مخاطر أيضا في هايتي. وقد علمنا اليوم بالأخبار المثيرة للقلق عن اختطاف اثنين من مواطني الجمهورية الدومينيكية.

ونتفهم قلق المحتجين على سلامة السكان المدنيين، بوصفها المسؤولية الرئيسية للحكومة. ونحن مقتنعون بتدهور الوضع بسبب انعدام التوافق بين الأوساط السياسية. وأدى ذلك الاستقطاب بالفعل إلى تعليق عمل البرلمان وحال دون المضي نحو الحل العملي لمشاكل البلد الراهنة، ولا سيما المشاكل المتصلة بالأمن، ناهيك عن المسائل الإنسانية فضلا عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

ولنتذكر أن الحالة في هايتي ليست فريدة من نوعها، حيث يشكل الحل السياسي عنصرا أساسيا للتسوية فيها دائما، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بعد إجراء حوار داخلي واسع النطاق بين القوى السياسية والمجتمع. وفي هذا الصدد، عهد مجلس الأمن بدور خاص إلى مكتب الأمم المتحدة في هايتي الذي تستند ولايته إلى تشجيع الحوار الداخلي في هايتي.

ونتوقع أن يكثَّف العمل على ذلك المسار في الفترة التي تسبق الأحداث السياسية الكبرى لهذا العام، أي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلا عن المناقشة العامة للإصلاح الدستوري. وخلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ هايتي، يتعين علينا أن نكفل أخذ جميع الآراء في الاعتبار على النحو الواجب.

ونرحب باستعداد الأمين العام لتقديم الدعم الانتخابي لهايتي بناء على طلب الحكومة. ونعلم أن بلدانا أخرى في المنطقة قدمت طلبات مماثلة. غير أن الاستجابة لم تكن مماثلة دائما. وندعو إلى توحيد معايير هذا الدعم.

وحذّرنا في المرة الأخيرة التي ناقش فيها المجلس الحالة في هايتي (انظر S/2020/979) من أنه إذا استمرت ممارسة اتخاذ القرارات الأحادية، فسوف يزيد ذلك من خطر التصعيد. وقد أكدت الأشهر الأربعة الماضية تلك المخاوف. وأدى الفراغ في السلطة التشريعية والشواغل المتعلقة باستقلال السلطة القضائية إلى زيادة نشاط الاحتجاج والشكاوى المقدمة ضد السلطة التنفيذية.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى توازن معقول، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق مشترك على ذلك إلا من خلال الحوار القائم على الاحترام المتبادل على أساس التشريعات القائمة.

وما تزال بور – أو – برنس بحاجة إلى مسـاعدة دولية مسـؤولة لتجنب المزيد من الانقسـام في المجتمع والانزلاق إلى أزمة إنسانية ذات نطاق إقليمي. وستواصل روسيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، العمل على كفالة أن تؤدي المساعدة الدولية التي ستقدمها الأمم المتحدة إلى تطبيع حقيقي للوضع في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1). نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين ميغير لا ليم على إحاطتها، ونقدّر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عملية تحقيق الاستقرار في البلد. كما نعرب عن تقديرنا للسيدة فيفان روك، مديرة شؤون هايتي المتعددة الأطراف، على إحاطتها ونرحب بفخامة السيد جوفينيل مويس، رئيس جمهورية هايتي.

وسيحتفل العالم خلال شهر باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وسنحتفل أيضا بإرث شعب هايتي بوصفها أول أمة سوداء تحصل على الاستقلال بالانتصار على الاستعمار والعبودية.

بيد أن الحالة الراهنة في هايتي ما تزال تثير القلق الشديد. ومنذ جلستنا الأخيرة (انظر S/2020/979) ما زال الوضع الراهن قائما في الدولة الكاريبية الشقيقة، ولا يزال الجمود السياسي قائما، بينما تظل الحالة الأمنية متقلبة ويستمر تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويلوح عدم القدرة على التنبؤ في الأفق، ويساورنا القلق البالغ من أن تفاقم المأزق السياسي قد وضع البلد على حافة الهاوية.

ونكرر في ذلك الصدد نداء الجماعة الكاريبية الذي يشجع جميع الأطراف على الدخول في حوار هادف من أجل السلام والاستقرار، ويحث بقوة على اتخاذ إجراءات لتعزيز بيئة آمنة وعودة الحياة الطبيعية وبناء مؤسسات ديمقراطية مستدامة.

ولا تزال مجموعة 3+1 تتابع عن كثب الوضع الذي يتسم بالاستقطاب الشديد في البلد، ويساورها القلق إزاء عدم وجود البرلمان منذ كانون الثاني/يناير 2020 نتيجة لعدم عقد انتخابات تشريعية طال انتظارها. بيد أننا نقدر وضع جدول زمني للانتخابات ونشجع الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على اتخاذ التدابير، بما في ذلك الانتهاء من وضع الترتيبات اللوجستية لكفالة إجراء انتخابات حرة نزيهة، شاملة وشفافة وذات مصداقية.

ونؤكد كذلك ضرورة تعزيز سيادة القانون والعمليات الانتخابية. ونؤكد أهمية الاسترشاد بنص وروح النظام الدستوري، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب ومصالحه.

ونرى أن أي حل للأزمة الراهنة يجب أن يكون يقوده الهايتيون ويمسكون بزمامه. وندرك أن هناك تشبثاً بآراء متباينة وأن التوترات شديدة. ومن المهم للغاية، على هذا النحو، أن تنحّي الأطراف خلافاتها جانباً وأن تبني توافقاً في الآراء وأن ترسم طريقاً مجديا للمضي قدماً. كما ندعو الزعماء السياسيين إلى عقد حوار وطني وبدء فترة من المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالأمن، نشعر بالجزع إزاء تصاعد العنف، ولا سيما آفة الأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات، بما في ذلك عمليات الاختطاف. كما أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتورط أفراد شرطة مارقين في تنسيق العصابات العنيفة وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة أولئك الذين يثبت أنهم مذنبون. ونكرر دعمنا للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحد من العنف المجتمعي ونشجع

الحكومة على الإسراع في اتخاذ تدابير لاعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. فمن شأن هذه الاستراتيجية أن تعزز الآلية الأمنية للدولة لمكافحة الأنشطة الإجرامية.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتخصيص موارد للشرطة الوطنية الهايتية. وثمة أهمية محورية لتعزيز هذه المؤسسة الحيوية لضمان تنفيذها لولايتها، بما في ذلك تعطيل الشبكات والتنظيمات الإجرامية، مثل G9.

إن الصلة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة حقوق الإنسان في هايتي. وتأسف مجموعة 3+1 للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات ضد الفئات التي باتت الأكثر عرضة للخطر، وتدعو إلى تحقيق المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. ولا يزال من الضروري تحقيق العدالة لجميع ضحايا الفظائع، بمن فيهم الراحل مونفرييه دورفال. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونأسف، على وجه التحديد، لعدم إحراز تقدم في التحقيقات القضائية في قضايا ليفالوا وغراند رافين ولاسالين وبيل اير وبونت روج – سيتي سولي، فضلاً عن عدم القدرة على إنفاذ الأوامر المعلقة للقبض على أفراد العصابات البارزين، مثل جيمي شيريزييه.

والواقع أن انعدام المساءلة ييسر استمرار العنف المرتبط بالعصابات. ولذلك، نحث السلطات على ألا تدخر جهداً لضمان أن تسود العدالة للضحايا. ومن شأن اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي أقرتها لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن يساعد في هذا الصدد.

إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني يتطلب مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي، مع تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وبناء على ذلك، من الضروري أن تواصل البلدان المانحة المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لعامي 2021-2022.

وثمة مهمة حاسمة أمام المجتمع الدولي تتمثل في تقديم الدعم الشامل لمساعدة هايتي في تخفيف التحديات المعقدة التي تواجهها وإرث التخلف. لقد آن الأوان لكي نبدأ عملية الحوار بشأن التعويضات عن تركة التخلف في هايتي.

إننا نعلم من دروس التاريخ، القديم والحديث، أن السلام والتنمية لا ينفصمان. وقد عانى شعب هايتي بما فيه الكفاية. وهو يستحق أن يعيش في سلام. إنه يستحق مستقبلاً يوفر له الرخاء. ونحث جميع الجهات المعنية على الدخول في حوار بناء، رغم صعوبة ذلك وتعقيده، والعمل معاً لبناء هايتي على نحو أفضل.

وتؤكد مجموعة 3+1 مجدداً دعمها لمكتب الأمم المتحدة في هايتي والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، وتجدد دعوتها إلى هذه المنظمات والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لمواصلة العمل يدا بيد مع هايتي في سعيها لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وتقف تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر متضامنة مع شعب هايتي.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

ترحب المملكة المتحدة بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم، وعلى الأخص جهودها الرامية إلى كفالة استجابة الأمم المتحدة بشكل أكثر تكاملاً للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها هايتي.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء المشهد السياسي والاجتماعي والإنساني وترسخ المشاكل التي تواجه سكان هايتي.

إن الجمود السياسي المستمر يثير القلق العميق. وخلال ما ينبغي أن يكون عاماً للتجديد الديمقراطي لشعب هايتي، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى العمل معاً لإيجاد أرضية مشتركة من أجل تهيئة الظروف المناسبة للاضطلاع بالعمليات الديمقراطية بنجاح.

وفي هذا السياق، نرحب بالتزام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدعم وتيسير العمليات الديمقراطية في عام 2021، بالعمل عن كثب مع المؤسسات الهايتية الرئيسية. ونكرر النداءات التي ترد في تقرير الأمين العام (S/2021/133) والتي تشجع السلطات الوطنية على ألا تدخر جهداً في التغلب على التحديات اللوجستية التي تواجه الانتخابات، ولا سيما تسجيل المواطنين.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان، ولا سيما الزيادة المثيرة للقلق في عمليات الاختطاف والعنف المتصل بالعصابات. وأُردد قلق زملائي إزاء التقارير الأخيرة عن عمليات اختطاف لمواطنين من الجمهورية الدومينيكية. إن أي إفلات لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب يهدد بتقويض استقرار البلد ويعرض حياة الهايتيين للخطر.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، ولا سيما الضعف الشديد للنساء والأطفال، الذي يضاعف من تفاقمه التهديدات الاقتصادية والصحية التي يشكلها مرض فيروس كورونا. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للتصدي لهذه التحديات لصالح شعب هايتي.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل المناوب بالنيابة للشؤون السياسية الخاصة في البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، جيفري ديلورينتس

أشكر الممثلة الخاصة ميغير لا ليم على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي وعلى الجهود المكثفة التي تبذلها هي وفريقها بأكمله. وأشكر السيدة روك على إحاطتها وعلى تذكيرنا بالحاجة الملحة إلى التركيز على التحديات التي يواجهها شباب هايتي. ونرحب بحضور الرئيس مويز في مجلس الأمن ونقدر مشاركته اليوم.

أود أن أبدأ بشيء نعرفه جميعاً: كان من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقبل ذلك التاريخ وبعده، دعا أعضاء المجلس مراراً أصحاب المصلحة على الساحة السياسية في هايتي إلى العمل معا وتنحية خلافاتها جانباً وإيجاد سبيل للتصدي لأكثر التحديات إلحاحاً في هايتي. وقد اختاروا عدم القيام بذلك. غير أن المسؤولية النهائية عن تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ثم إجراء تلك الانتخابات، يجب أن تقع على عاتق الحكومة.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق لاستمرار الفترة المطولة للحكم عن طريق المراسيم في هايتي. ونعتقد أن المراسيم ينبغي أن تقتصر على الإجراءات الضرورية للاضطلاع بالوظائف الأساسية وتوفير السلامة وإجراء الانتخابات. غير أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذت مؤخراً من جانب واحد لعزل ثلاثة قضاة من المحكمة العليا وتعيين غيرهم وإنشاء وكالة استخبارات وطنية واتخاذ إجراءات تقيد دور الوكالة المستقلة لمراجعة الحسابات في هايتي قد تلحق الضرر بالمؤسسات الديمقراطية الأساسية في هايتي.

ومرة أخرى، نحث حكومة هايتي على إجراء الانتخابات التشريعية التي تأخرت عن موعدها في أقرب وقت ممكن من أجل استعادة الدور الدستوري للبرلمان. إن شعب هايتي يستحق أن تتاح له الفرصة لانتخاب قادته واستعادة المؤسسات الديمقراطية في هايتي. وبينما نقر بأنه لا يزال هناك قدر هائل من العمل الذي يتعين القيام به، يجب أن يكون عام 2021 عام الانتخابات التشريعية والرئاسية على السواء في هايتي.

وفي الوقت نفسه، نشيد بحكومة هايتي على قرارها في أيلول/سبتمبر بزيادة ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية، التي عانت لفترة طويلة من نقص الموارد. ولكن على الرغم من هذا التركيز المتزايد على إنفاذ القانون، كما سمعنا، لا يزال عنف العصابات يمثل مشكلة خطيرة، حيث ارتفعت عمليات الاختطاف بنسبة تزيد على 200 في المائة في عام 2020، كما أن جرائم القتل آخذة في الازدياد.

نحث السلطات الهايتية على مضاعفة جهودها للتحقيق في الجرائم العنيفة وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز ممارسات الشرطة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان لسكان الأحياء التي تسيطر عليها العصابات.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام المساءلة عن اعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على ثلاثة مسؤولين هايتيين سابقين لدورهم في هجوم لسلين عام 2018، الذي قُتل فيه ما لا يقل عن 71 شخصا، وذلك بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ولكن يسلط كل من هجوم لسلين وبيلير واغتيال مونفريي دورفال في آب/أغسطس، الضوء على الحاجة الملحة إلى إنهاء الإفلات من العقاب، بدءاً باتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المواطنين من العنف من خلال حفظ الأمن الفعال والفصل في القضايا الجنائية في الوقت المناسب. ومما يستحق النظر فيه، وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتحقيق في قضايا الجرائم الخطيرة وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها، مع تقديم الدعم حسب الاقتضاء.

وتواصل الولايات المتحدة تشجيع وتعزيز إنشاء قطاع قضائي مستقل وموثوق وفعال في هايتي. ويساورنا القلق إزاء الأوامر التنفيذية التي تقوض الجهاز القضائي والإضرابات المتقطعة التي تقوم بها الجهات الفاعلة القضائية الرئيسية، التي لا تزال تؤثر سلبا على عمل السلطة القضائية وتحد من عدد جلسات الاستماع والمحاكمات التي يتم عقدها. إن وجود قطاع قضائي يعمل بشكل كامل أمر أساسي لمواجهة الإفلات من العقاب والفساد، وللحد من المستويات العالية المزمنة من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

ويحدث كل ذلك في ظل تراجع اقتصادي تشهده هايتي، زادت من تفاقمه جائحة فيروس كورونا. وقد أدى اقتران حالات انعدام الاستقرار الاقتصادي، وتكرار حالات النقص في الوقود وانعدام الأمن الغذائي الحاد، إلى تقويض التقدم الذي أحرز في مجال التنمية، وإلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلا.

وفي 11 كانون الثاني/يناير، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدة إنمائية إضافية لهايتي بقيمة 75,5 مليون دولار أمريكي. وسيستخدم هذا التمويل الجديد لتنفيذ برامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في هايتي في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الصحة والتعليم والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والمياه والصرف الصحي والحوكمة. وسنواصل، مع حكومة هايتي والمجتمع المدني ومع شركائنا، العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمساعدة على إبقاء هايتي على طريق الاعتماد على الذات.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الحاجة إلى الإنهاء السريع لفترة الحكم الحالية بالمراسيم. ولا يمكن معالجة قضايا العنف والفساد وانتهاكات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان معالجة مجدية إلا من خلال وجود حكومة مستقرة وديمقراطية وتمثيلية بالكامل.

وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب هايتي وهي تبني مستقبلا أفضل.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، نغويين فونغ ترا

في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بحضور فخامة السيد جوفونيل مويز، رئيس هايتي، في هذه الجلسة.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة هيلين ميغير لاليم، على إحاطتها الثاقبة، وجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم في هذا الوقت العصيب للغاية. وأود أيضا أن أشكر السيدة فيفيان روك على المعلومات التي قدمتها بشأن آخر التطورات الاجتماعية في هايتي.

ويساورنا القلق لعدم إحراز تقدم في العديد من المجالات في هايتي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2021/133). وقد أدى استمرار العنف وموجة الاختطاف المتزايدة، ولا سيما الجرائم المتصلة بالعصابات، في أجزاء من البلد إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار القائمة. وقد أدت الانقسامات داخل نظام هايتي السياسي وفشل الحوار الرامي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي إلى زيادة تعميق المأزق السياسي الراهن، ولا تزال تشكل عوائق هائلة أمام شعب هايتي.

وفي ظل هذه الخلفية، نود أن نشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدد من التهديدات والتحديات التي طال أمدها، ولا سيما الزيادة الأخيرة في مستويات العنف وعمليات الاختطاف المتصلة بالعصابات في أجزاء من هايتي. ولا تزال المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة عرضة لخطر العنف، ولا تزال تعاني من التهميش في الحياة السياسية للبلد. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق عميق إزاء تقرير يفيد بأن طاقما من أطقم الأفلام تعرض لهجوم في نهاية الأسبوع الماضي في هايتي واحتجز خلاله مواطنان دومينيكيان من الطاقم كرهينتين.

وندين بشدة أعمال العنف والهجمات المستمرة. ونحث الحكومة الهايتية والسلطات المحلية على الاضطلاع بمسؤولياتها عن تفكيك مجموعات العصابات والمنظمات الإجرامية، بينما تعد جهودها الجارية للتصدي للإجرام جديرة بالثناء. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير أخرى لوقف العنف وتحسين حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، من الأثر السلبي لكل من المأزق السياسي والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية.

ومن أجل إحراز المزيد من التقدم، فإننا نكرر دعوة الأمين العام السلطات الهايتية إلى وضع إطار وطني شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة، وفقا للصكوك والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة بتحديد الأسلحة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتقدم السياسي، ظل الاستقطاب بين الأطراف السياسية الفاعلة وجدول أعمال الإطار الانتخابي غير المقرر أكبر التحديات التي تعوق الإصلاحات الدستورية، ويمثل أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي ويؤجج الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وفي هذا السياق، يشكل عام 2021 عاما تاريخيا بالنسبة لهايتي، لا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن طرائق وتوقيت الانتخابات التي تكون مقبولة لجميع أصحاب المصلحة الهايتيين، بما في ذلك التمثيل السياسي للنساء والشباب.

ونكرر تأكيد موقفنا المعلن سابقا في دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية على وجه السرعة للموارد، بدون شروط مسبقة، لدعم تنظيم هذه الانتخابات في بيئة سلمية، وزيادة المساعدة اللازمة لحماية المواطنين الهايتيين في مسارهم المستقبلي.

ثالثا، فيما يتعلق بالمصالحة، نود أن نؤكد أهمية الوحدة الوطنية بالنسبة لهايتي في طريقها إلى المستقبل. وندعو السلطات الهايتية وجميع الأطراف المعنية الأخرى إلى إيلاء أولوية قصوى لمصالح الشعب وإظهار روح التفاهم والثقة المتبادلين لتجاوز الخلافات الحالية. ونعتقد أن هذا هو الطريق القابل للاستمرار نحو إيجاد أرضية مشتركة ووسيلة سلمية للخروج من المأزق السياسي في هايتي.

وأخيرا وليس آخرا، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لشعب هايتي في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والوحدة والتنمية في البلد.

المرفق الخامس عشر

بيان رئيس هايتي، جوفونيل مويز

[الأصل: بالفرنسية]

من دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، الذي هو هيئة الأمم المتحدة الموقرة والهامة التي عُهد إليها بالمسؤولية السامية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتجسد الجلسات العديدة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في هايتي اهتمام الأمم المتحدة الكبير بها. ونشكر بحرارة مجلس الأمن وأعضاءه على هذا الاهتمام الوثيق.

وأود أن أرحب على وجه الخصوص بالسفيرة بربارا وودوارد، سفيرة المملكة المتحدة، التي تتولى رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير 2021، وأن أثني على الطريقة الممتازة التي تدير بها أعمال المجلس. كما أتمنى لها كل النجاح في هذا الدور.

وأود بعد ذلك أن أكرر الإعراب عن امتناني العميق لمنظمتنا على الدعم المتواصل الذي تقدمه لبلدي في سعيه لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، أرحب بحماس بالالتزام الشخصي للأمين العام، وأكرر امتنان شعب هايتي العميق له.

كما أعرب بذات القدر عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي على ما قدمته من نصائح مفيدة وعلى تعاونها الوثيق مع إدارتي. وكذلك أشيد إشادة مستحقة بموظفي الأمم المتحدة، الذين نشروا في هايتي، على الدعم القيم الذي قدم إلى البلد في جميع المجالات.

وأتقدم بخالص الشكر إلى الدول الصديقة والشركاء الآخرين من المجتمع الدولي الذين أظهروا تضامنهم النشط مع هايتي وشعبها في اللحظات الصعبة التي مر بها البلد على مر تاريخه الحديث والتي لا يزال يمر بها.

وأثني على الأمين العام للتقرير الشامل والمتوازن الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن الحالة في هايتي (S/2021/133) الذي يعطي صورة كاملة عن الأزمة السياسية التي لا تزال تعوق سير عمل المؤسسات على الوجه الصحيح وتقوض استقرار البلد. وتعكس البيانات المعروضة في التقرير الواقع الحالي للبلد، ويبدو لي أن ملاحظات التقرير بالغة الأهمية. وقد درستها حكومتي بأقصى درجات الاهتمام، وأحاطت علما على النحو الواجب بما ورد من توصيات.

وأرحب بصفة خاصة بأن التقرير يسلط الضوء على مختلف الإجراءات التي اتخذتها حكومتي لمعالجة الحالة في البلد. وسيمكنني بياني اليوم من توضيح الحقائق الواردة في التقرير بشكل أفضل، وأن أتشاطر آراء حكومة الجمهورية بشأن الملاحظات الواردة فيه.

لقد شكل عام 2020 تحديا لحكومتي، التي اضطرت إلى اتخاذ تدابير استثنائية لحماية سكاننا من جائحة مرض فيروس كورونا التي بدأت في 19 آذار/مارس 2020. ووضعت استراتيجية شاملة. وقد أغلقت حكومتي الموانئ والمطارات وعززت مراقبة الحدود من أول الأمر.

ومكّنت التدابير الاجتماعية والاقتصادية العديد من المواطنين من الامتثال للمقتضيات الصحية والمتعلقة بالاحتواء لوقف انتشار الفيروس. ومن بين هذه التدابير دفع مرتبات 000 100 مدرس و 000 10

أستاذ جامعي و 000 65 عامل تجميع؛ وتوزيع 23 مليون قناع صنع في هايتي ومنتجات غذائية لأكثر من مليون أسرة ضعيفة؛ وتحويلات نقدية إلكترونية مباشرة إلى 000 300 أسرة ضعيفة.

وقد طلبت الحكومة أكثر من 473 طنا من المعدات الطبية من أجل تعزيز نظامها الصحي وتحسين دعم المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية. وأعدت مراكز خاصة لاستقبال أولى حالات فيروس كورونا. ونجحت التعبئة الوطنية لتثقيف السكان بشأن فيروس كورونا وتدابير الوقاية التي يتعين اتخاذها.

وهناك اليوم 039 12 حالة مؤكدة و 529 9 حالة تمت معالجتها. وللأسف، توفي 247 هايتيا من جراء هذه الجائحة. إننا نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة.

ونحن اليوم أحد أنجح ثلاثة بلدان كاريبية في إدارة جائحة زادت من الإنفاق الاجتماعي للدولة وأدت إلى خسائر اقتصادية كبيرة. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلغاء 1 تريليون دولار من الديون المستحقة على 64 بلدا، بما فيها بلدنا. فنحن بحاجة إلى هذه النجدة إذا ما أريد أن تكون هناك أي إمكانية للتعافي الاقتصادي.

لقد ساعدت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في انتخابات هايتي 2016-2017، التي اتسمت بالشفافية وأوفت بالمعايير الدولية. والشعب الهايتي ممتن لهذا الدعم الذي سمح بالنقل السلمي للسلطة.

وفي حين كانت الانقلابات العسكرية أكبر تهديد للديمقراطية في القرن العشرين، فإن الخاسرين في الانتخابات في أوائل القرن الحادي والعشرين والقلة الفاسدة وتفشي الجائحة تشكل أكبر الأخطار على المكاسب الديمقراطية. ولئن كان قرار الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية 1080، الذي اعتُمد في شيلي في عام 1991، والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، الذي وضع في 11 أيلول/سبتمبر 2001 في بيرو، قد وضعا حدا للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرن الماضي، فإننا نحتاج اليوم إلى تفكير ونصائح لمواجهة الذين يتحدون نتائج الانتخابات الحرة النزيهة والشفافة والقلة القوية التي تتصور أنها آلهة.

وقد أدى رفض بعض الأطراف السياسية الفاعلة، منذ أن أديت اليمين في 7 شباط/فبراير 2017، قبول نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والمحاولات العنيفة المتكررة لعرقلة النظام الدستوري من قبل القلة الفاسدة المعارضة للإصلاحات الاقتصادية التي تحابي الشعب، إلى جعل حالة السكان والبيئة السياسية صعبة. وكثيرا ما تنتهك حقوق المواطنين بسبب العنف المفروض عليهم - وهذا في سياق تحتدم فيه الجائحة.

لقد نشر للتو مؤشر الديمقراطية لعام 2020. وهو يشير إلى انخفاض قياسي في حالة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ويرجع ذلك، لحد كبير، إلى هذه الجائحة. وانخفض المؤشر في هايتي من 4,57 إلى 4,22، ولكنها لم تتراجع سوى مرتبة واحدة (من الخامسة بعد المائة إلى السادسة بعد المائة) في الترتيب، مما يشير إلى استقرار نسبي لهايتي، التي تظل درجاتها ثالث أعلى الدرجات منذ عام 2006 ونشر هذا المؤشر لأول مرة. وينطبق الشيء نفسه على المؤشر العالمي لحرية الصحافة، الذي يضع هايتي في المرتبة 83 من أصل 189. فعلى الرغم من الصعوبات التي نواجهها، تبلي الديمقراطية بلاء حسنا في هايتي.

وقد تعين على حكومتي أن تتعامل مع نظام اقتصـــادي يســـمح بالنهب المنتظم للدولة من قبل قلة قوية وإفقار الســكان. ولمعالجة هذا الوضـــع، اقترحنا إجراء حوار مع القطاعات المعنية للتوصـــل إلى توافق عملي في الآراء. ولم يرغبوا في تغيير هذا النظام. ومع ذلك، قمنا بإصـــلاحات في قطاع الطاقة، ولا ســـيما في مجال الكهرباء واقتناء المنتجات النفطية، وفي إدارة وبناء الهياكل الأســاســية للطرق. وقد وضـــعنا حدا للتلاعب بالعملة وغيرنا السياسة الزراعية. وأنهينا العقود الفاسدة وقد شملت هذه الحالات أكثر من 6 بلايين دولار من الفوائد. وعليه فإننا نواجه جماعة ضغط قوية لديها موارد كبيرة.

وردا على ذلك، ظلت القلة الفاسدة تعرقل، بالاشتراك مع من لم يتقبلوا الخسارة، السير العادي لعمل مجلس الشـــيوخ في الجمهورية عن طريق العنف، مانعة تزكية الحكومات و التصـــويت على الميزانية والتصويت على قانون الانتخابات الرامي إلى تيسير إجراء انتخابات لتجديد الكوادر السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية ”بايي لك“ (الإغلاق الكامل للبلد) التي قامت بها المعارضـــــة المتطرفة والعنيفة قد تعدت على الحقوق الأساسية للمواطنين بمنعهم من القيام بأنشطتهم. كما تسببت ”بايي لك“ في أضرار اقتصادية جســـيمة، بخســـارة ما يقرب من 2,4 مليار دولار وحوالي 000 80 وظيفة. وعلاوة على ذلك، كانت لهذه الجائحة عواقب وخيمة على البلد في عام 2020.

وتعين على حكومتي مواجهة سبع محاولات في غضون أربع سنوات لتعطيل النظام الدستوري عن طريق العنف. وقد كان الهجوم العنيف على مجلس الشـيوخ في بلدنا في 11 أيلول/سـبتمبر 2019 من قبل عصـابات المعارضـة الراديكالية، لمنعه من الوفاء بالتزاماته الدسـتورية، أمرا شـنيعا. وقيام عدد من ضـباط الشـرطة المفصـولين من الخدمة بسـبب الاتجار بالمخدرات وجرائم أخرى بتشـكيل عدة عصـابات – بما في ذلك تشـــكيل جماعة إرهابية ســـرية (فانتوم 509)، التي هاجمت الشـــرطة الوطنية ومكتب رئيس الوزراء وعدة وزارات أخرى ومؤســـســـات حكومية أخرى – من بين الأخطار الكثيرة التي واجهتها ديمقراطيتنا في الأشهر الأخيرة.

وكانت محاولة الانقلاب في 7 شباط/فبراير 2021 آخر تهديد تعيّن علينا مواجهته. وسوف نتقاسم التقرير مع المنظمة حالما يكتمل تحقيق الشـــرطة والإجراءات القضـــائية. وكان الســـبب الجذري وراء تلك المحاولة رفض النظام الديمقراطي والانتخابات باعتبارها الســـبيل الوحيد لتولي إدارة شـــؤون الدولة. ولهذا السبب رُفضت جهود حكومتي وعملها الدؤوب لتهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي وتيسير التوصل إلى حل بتوافق الآراء عن طريق الحوار من جانب البعض ممن فضلوا اختيار العنف السياسي والشلل والفوضى على أمل أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى انقلاب ناجح لإقامة حكومة انتقالية بدون تفويض من الشعب.

وردا على هذه الفوضى السياسية نفذت الحكومة استراتيجية لتفكيك العصابات كانت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي لم تحقق سوى نجاح محدود عنصرا رئيسيا فيها. وتمثّل العنصر الثاني في تعزيز قدرة الشـــرطة وتفكيك العصـــابات بالحزم الواجب. ومن بين 102 من العصـــابات القائمة تمكنت الحكومة من تفكيك 64 عصـابة فضـلا عن تعجيل العمل على اسـتعادة الأمن. وانخفضـت عمليات الاختطاف انخفاضـا كبيرا بينما يواصـل السـكان دعم عمل الشـرطة الوطنية. وتتلقى معظم هذه العصـابات الدعم من قلة فاسدة.

وأتفهم جيدا الشواغل التي أعرب عنها التقرير بشأن انعدام الأمن في البلد خلال الاثني عشر شهرا الماضـــية. ولا بد من الاعتراف بأن الشـــرطة الوطنية الهايتية، وبموجب الإدارة الجديدة التي نفذت مؤخرا،

تعمل جاهدة على استعادة النظام في جميع أنحاء البلد. وأُدخلت أيضا تغييرات هامة على مستوى قيادة الشرطة. وتم بالفعل تفكيك عدة شبكات تابعة للعصابات. ويستمر اتخاذ الإجراءات في جميع أنحاء البلد لتحييد الجماعات المسلحة وإعادة الأمن إلى جميع أنحاء البلد. وتمكنت الشرطة من مقاومة المقترحات الفاسدة التي قدمتها القلة التي تسعى إلى إحداث انهيار مؤسسي للشرطة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا عميقا على مستقبل ديمقراطيتنا. وتواصل إعادة تعبئة الجيش إحراز التقدم. وقدم الجيش الدعم لعمليات الشرطة في مكافحة العصابات.

وكما ورد في التقرير:

”ارتفعت حصة الشرطة الوطنية في الميزانية الوطنية الإجمالية إلى 6,59 في المائة وتمثل ميزانية الشرطة المعززة زيادة بنسبة 53 في المائة عن السنة المالية“ 2019/2020 (S/2021/133، الفقرة 25).

وكان تحسين الظروف المعيشية لضباط الشرطة في صميم القرارات المتخذة.

ونرحب بالدعم الذي تقدمه بعض البلدان الصديقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكولومبيا، لتعزيز قدرة البلد على مكافحة الاختطاف. وأنشأنا - بدعم من وكالات الأمم المتحدة - آلية وطنية لإدارة الأسلحة والذخائر وفقا للتشريعات الوطنية القائمة والصكوك الدولية التي أصبحت هايتي طرفا فيها.

ونسلّم بأن تعزيز النظام القضائي جزء أساسي من مكافحة انعدام الأمن والجريمة المنظمة. ومن ذلك المنطلق وفرت الحكومة للجهات الفاعلة في المنظومة صكوكا قانونية أكثر إلزاماً لمكافحة هذه الظاهرة مؤخراً. ونظرا لغياب برلمان فعال ولأجل تعزيز سيادة القانون وتوطيد جهاز الأمن، تعين عليّ اعتماد مراسيم معينة تشكل جزءا من مكافحة الجريمة المنظمة وتفشي انعدام الأمن وجرائم الاختطاف. وأُعدُّ خامس رئيس لهايتي منذ عام 1987 يستخدم هذه الأداة لتلبية احتياجات شعبنا. وسأواصل استخدام هذا الحق بشكل محدود إلى أن ينتخب برلمان جديد ويؤدي الرئيس التاسع والخمسون للجمهورية اليمين الدستورية في 7 شباط/فبراير 2022. وكجزء إضافي من الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي، زدنا ميزانية المجلس الأعلى للقضاء في الفترة 2020-2021 بنسبة 35 في المائة مقارنة بميزانية السنة المالية السابقة.

وتم التأكيد بشكل قاطع على العواقب الوخيمة لهذا المناخ من العنف على المجتمع الهايتي وأداء المؤسسات واقتصاد البلد، في التقرير المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ويوثّق التقرير المعنون ”الاضطرابات في هايتي: تأثيرها على حقوق الإنسان والتزام الدولة بحماية جميع المواطنين“ ونشر في 18 كانون الثاني/يناير 2021

”انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي وقعت في جميع أنحاء الأراضي الهايتية فيما يتعلق بالمظاهرات التي نُظّمت بين 6 تموز/يوليه 2018 و 10 كانون الأول/ديسمبر 2019“.

وفي غضون الأسبوعين القادمين وبعد انعقاد مجلس الوزراء، ستنشر حكومتي التقرير الوطني عن حالة حقوق الإنسان في هايتي. وحققت المديرية المركزية للشرطة القضائية في جميع القضايا المذكورة. وبمجرد إثبات الوقائع، أحيلت هذه القضايا إلى مفوض الحكومة الذي أحال الملف بعد طلبه الحصول على

معلومات إلى مكتب التحقيق الذي سيعين قاضياً. وبمجرد أن تشرع السلطة القضائية في النظر في القضية على النحو الواجب، لن تكون للسلطة التنفيذية صلاحية التدخل فيها.

وبفضل التدريب الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفراد الشرطة الهايتية فإنهم يظهرون كفاءة مهنية في ممارسة واجباتهم. وتُنفّذ تدخلاتها دائما وفقا لقواعد الاشتباك. وعند حدوث أي انحرافات فإنها تحال إلى المفتشية العامة للمتابعة اللازمة. وينبغي أيضا أن نذكر أن العصابات كثيرا ما تنتحل صفة المتظاهرين والصحفيين لمهاجمة أفراد الشرطة أثناء خدمتهم. ويشكّل هذا خطرا على أفراد الشرطة والمتظاهرين. وتود حكومتي تحسين ترتيبها الذي جاء رقم 83 من بين 189 بلدا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة في العام القادم. ولذلك سنواصل الترحيب والانفتاح على الصحفيين.

وأشار أعضاء المجلس إلى أن التقرير يشير إلى دعوات من بعض قوى المعارضة السياسية إلى استقالة رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايتي الدستورية في 7 شباط/فبراير 2022. وتبلور هذا الطلب خلال الحوار الذي دار في السفارة البابوية في هايتي في كانون الثاني/يناير 2020 بنية فرض الانقلاب. ويفسر الخوف من الانتخابات والتصويت الشعبي محاولات الانقلاب هذه لفرض عملية انتقالية لا تؤيدها الإرادة الشعبية. وتبين نتائج الانتخابات الستة الأخيرة التي أجريت في هايتي أن الغالبية العظمى من هذه الجهات السياسية الفاعلة لم تتجاوز أبدا نسبة الـ 1 في المائة. ويتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الجميع في كيفية بناء الديمقراطية مع جهات سياسية تخشى الانتخابات ونتائج التصويت الشعبي، أو في كيفية بناء ديمقراطية مع جهات غير قادرة على تشكيل ائتلاف لكي يصبح بديلا للخيارات القائمة. لقد فزت في الانتخابات الرئاسية على المعارضة من خلال حصولي على أصوات الشعب.

ويعدُّ هذا الرفض المستمر لنقل السلطة السياسية عن طريق صناديق الاقتراع سببا للتوتر المستمر في البلد، علاوة على أنه تهديد خطير للديمقراطية التي اختارها الشعب الهايتي بعد سقوط الدكتاتورية في عام 1987. ونواجه معارضة سياسية تفتقر إلى البدائل الديمقراطية ولأي مشروع اجتماعي ذي مصداقية لسكان الحضر والريف. وترفض هذه المعارضة المسار الانتخابي إلى السلطة. وبما أننا أدرنا ظهورنا للديكتاتورية واعتمدنا الديمقراطية كنظام سياسي لبلدنا، فإننا مدينون بالامتثال لجميع متطلباتها. والانتخابات أمرٌ أساسيٌ بالنسبة للديمقراطية. ويجب أن يحل محل الممثل المنتخب ممثل منتخب آخر. ونريد، بل ويجب علينا، أن نعمل في سبيل حماية الإنجازات الديمقراطية. إن الانتقال مفيد دائماً للأقلية السياسية والاقتصادية الحاكمة التي يحلو لها "الصيد في الماء العكر"، كما أقول في كثير من الأحيان.

وفي امتثال صارم للولاية الدستورية التي منحها لي شعب هايتي ومدتها خمس سنوات ومنذ أن أقسمت اليمين الدستورية في 7 شباط/فبراير 2017، بقيت ملتزما بضمان الاستقرار السياسي وإحداث تغيير دائم في الظروف المعيشية للسكان وتمهيد الطريق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للدولة. وفي هذا السياق، فإنني أواصل الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الضرورية لتوطيد المكاسب الديمقراطية والحفاظ على سيادة القانون والإصلاح الشامل للدولة حتى يتسنى لها في نهاية المطاف أن تخدم جميع السكان وليس مجرد مجموعة صغيرة. وتشكل عملية الإصلاح الدستوري الجارية وإجراء الانتخابات على جميع المستويات في عام 2021، بهدف تجديد التمثيل السياسي وضمان إجراء تغييرات ديمقراطية في الحكومة في 7 شباط/فبراير 2022، جزءا من تلك العملية.

وستكون الانتخابات التي ستجرى في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر فرصا بالفعل لإحراز تقدم حاسم في عملية التحول الديمقراطي الجارية في البلد. وكان إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، وفقا للمعايير المحددة في الدستور، خطوة هامة نحو إجراء تلك الانتخابات. ووفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي اقترحه المجلس الانتخابي المؤقت، سيجرى الاستفتاء في حزيران/يونيه المقبل وستُعقد الجولة الأولى من الانتخابات في 19 أيلول/سبتمبر.

أحطت علما على النحو الواجب بالشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بشأن البيئة السياسية الهشة والحالة الأمنية والصعوبات اللوجستية والمالية. وقد واجهت الإدارات السابقة أوضاعا مماثلة، ولكنها تمكنت من الوفاء بوعودها. وتعتزم إدارتي والحكومة بذل كل جهد ممكن لتحسين المناخ الاجتماعي والسياسي لضمان الوفاء بالمواعيد النهائية وليتسنى إجراء الانتخابات في ظل الظروف المثلى وبأوسع مشاركة ممكنة للمرشحين والناخبين. وساهمت حكومة هايتي بالفعل بمبلغ 20 مليون دولار في صندوق التبرعات المشترك. وفي موعد غايته شهر نيسان/أبريل، ستساهم دولة هايتي بمبلغ 20 مليون دولار آخر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على دعمه للعملية الانتخابية الجارية في البلد، والذي تجلى في توقيع بروتوكول بشأن الدعم التقني والمالي للعملية الانتخابية في 21 كانون الثاني/يناير.

وبالمثل، فإن الإصلاح الدستوري الذي ينادي به البلد بأسره يصبح حقيقة واقعة مع إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة المكونة من خمسة أعضاء، والمسؤولة عن الإشراف على صياغة دستور جديد، وهو موضوع مشاورات على مستوى القاعدة الشعبية قبل طرحه للاستفتاء في حزيران/يونيه.

إن شعب هايتي يكتب صفحة جديدة في تاريخه. وظلت الحاجة إلى دستور جديد محسوسة منذ فترة طويلة جدا. وكما أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فإن دستور عام 1987، الذي عُدل في عام 2012 والساري حاليا، هو مصدر لعدم الاستقرار السياسي وعقبة رئيسية أمام تنمية البلد. وهذه حقيقة وتظل عنصرا ثابتا في خطاب جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الوطنية. إنه مشروع للشعب الهايتي الذي يتطلع إلى التغيير الحقيقي. ووفقاً لآخر استطلاعين للرأي أجريا في البلد في أواخر عام 2020، فإن أكثر من 86 في المائة من السكان يتطلعون إلى وضع دستور جديد.

وأنا أدعو السكان بالفعل إلى التصويت بأغلبية ساحقة مؤيدين للدستور الجديد في الاستفتاء الذي سيجري في حزيران/يونيه. وقد قدمت اللجنة الاستشارية المستقلة، التي أنشئت في 15 تشرين الأول/أكتوبر للإشراف على إعداد مشروع الدستور الجديد، مشروعها الأولي بالفعل.

في بداية ولايتي، أكدت بشكل لا لبس فيه أن هدفي هو إرساء الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي ووضع نهاية قطعية لفترة الانتقال الطويلة التي يمر بها البلد منذ نهاية الدكتاتورية في عام 1986، أي قبل 35 عاما. ولذلك، أطلقت حكومتي مشاريع كبرى ترمي إلى إحداث تغيير كبير ودائم في البلد وفي نوعية حياة سكاننا: الطرق والكهرباء والزراعة والبيئة والإصلاح الإداري، ويتحقق كل ذلك بموارد المواطنين وضرائبهم المحدودة. وفي هذا الصدد، فإنني أطلب الدعم التقني والمالي من شركائنا لتحقيق تقدم أسرع.

وبدأت نتائج هذه السياسة تتحقق. ومع ذلك، كان لعدم الاستقرار السياسي، ولا سيما المظاهرات العنيفة ومسلسل إغلاق البلد، عواقب وخيمة على اقتصاد البلد. وبالإضافة إلى ذلك، كان للأخطار

المناخية، مثل الجفاف والفيضانات، أثر سلبي على المحاصيل وتسببت في أزمة غذائية تؤثر على أكثر من 4 ملايين شخص.

وقد شرعت الأمم المتحدة وحكومتي معا في تنفيذ خطة للمساعدة على التصدي للجفاف بتكلفة تبلغ 235 مليون دولار. وأدعو الدول الأعضـــاء إلى إبداء التضـــامن من خلال المســـاعدة في تمويل خطة الطوارئ تلك.

وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، اتخذت الحكومة عدداً من التدابير الاستباقية لضمان ضمان الحقوق والحريات في جميع المجالات. وهكذا، تُحترم حرية الصحافة بجميع أشكالها ويجري التحقيق في حالات الاعتداء وانتهاكات حقوق الإنسان وتلاحق الشرطة والسلطات القضائية المسؤولين عنها.

وسيتطلب إرساء السلام والأمن الدائمين وقتا وصبرا بعد عقود من الصدمات البدنية والنفسية. ومع استمرار الدعم من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، نحن على ثقة بأننا نستطيع المضي قدما نحو مستقبل سلمي ومزدهر للجميع.